واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي وسبل تفعيله في ظل تداعيات فيروس كوفيد – 19 –

The reality of food security in the Arab world and ways to activate it in light of the repercussions of the Covid-19 virus -

رشام كهينة[1*]

[1]جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة(الجزائر)، rechamkahina@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/03 تاريخ القبول: 2021/06/06 تاريخ النشر: 2021/06/30

الملخص:

يعتبر توفير الغذاء واستقرار عرضه من العناصر الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي، حيث يعاني الوطن العربي من اختلالات كثيرة فيما يخص إنتاج السلع الغذائية، ويواجه عدة تحديات يجب تذليلها للوصول إلى تقليص الفجوة الغذائية ورفع الإنتاجية في مجموعات العجز خاصة الحبوب، لذلك تم وضع برنامج طارئ للأمن الغذائي العربي، الذي صادفته جائحة فيروس كورونا المستجد مما تطلب مزيدا من الإجراءات لتجاوز الأزمة وتقليل آثارها السلبية على الأمن الغذائي، خاصة نقص الإنتاج والامداد بالأغذية من الخارج بسبب سياسات غلق الحدود.

الكلمات الدالة : الأمن الغذائي، سبل التفعيل، فيروس كورونا، استراتيجيات المواجهة.

تصنيفات JEL: F15,F42,Q19

Abstract :

The provision of food and the stability of its supply are among the main elements to achieve food security, as the Arab world suffers from many imbalances in the production of food commodities, and faces several challenges that must be overcome in order to reduce the food gap and raise productivity in the deficit groups, especially grains. Therefore, an emergency program for food security was set up. Al-Arabi, who encountered the emerging coronavirus pandemic, which required further measures to overcome the crisis and reduce its negative effects on food security, especially the lack of production and supply of food from abroad due to border closure policies.

Keywords: food security, means of activation, Coronavirus, coping strategies.

JEL Classification Codes:F15,F42,Q19

* المؤلف المرسل.

مقدمة :

إن مسألة الفقر والجوع، وسبل معالجتها، تشغل اهتمام المفكرين الكلاسيكيين والمحدثين من أجل تقليل آثارها على أفراد المجتمع. غير أنه مع الضغوط التي يفرضها تزايد عدد السكان ونموهم، وفي ظل عدم كفاءة السياسات الاقتصادية التي أدت إلى حدوث تفاوت كبير في اعادة توزيع المداخيل، تسبب في اختلال توازن المعادلة (السكانية الغذائية)، نجم عنه ارتفاع معدل الفقر واستفحال مظاهر الجوع في عدة مناطق واسعة من العالم. كما أثرت العوامل المناخية والمتعلقة بالاحتباس الحراري، واختلال توازن البيئة في ندرة الموارد وكان له علاقة بانحسار المعروض من الغذاء. فقضية الأمن الغذائي بالنسبة لأي مجتمع قضية محورية واستراتيجية، ذلك أن الغذاء من أهم الاحتياجات الضرورية لكل إنسان، ولا بد من تلبيتها بمقادير مناسبة ومستقرة وبشكل يسير وعدم تركها للظروف والمتغيرات.

وبهذا احتلت مسألة الغذاء والأمن الغذائي مساحة واسعة من الاهتمامات الدولية ومنها الدول العربية التي قامت بإنشاء المؤسسات الإقليمية وفي مقدمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تلا ذلك الاتفاقيات الدولية كانت آخرها أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث كان الهدف الثاني منصب على القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

وفي هذا الإطار يواجه الوطن العربي تحديات كبيرة لإدارة الموارد بطرق مستدامة لتحقيق هدف الأمن الغذائي. فبالإضافة إلى الجفاف والتقلبات المناخية وما لها من آثار على الإنتاج، هناك تحديات هيكلية تتعلق بارتفاع النمو السكاني ومحدودية بعض الموارد الطبيعية خاصة المياه، انخفاض الإنتاجية، وانتشار التلوث بمختلف صوره، ناهيك عن ارتفاع أسعار الأغذية وتقلباتها ذلك أن عدة دول عربية تعتمد على الاستيراد لتأمين جزء كبير من احتياجاتها. فكان من الضروري وضع استراتيجيات لمواجهة هذه المتغيرات للارتقاء بالإنتاج والإنتاجية باستخدام أساليب التقانات الحديثة لاستغلال الموارد بكفاءة وفعالية، وكان نتيجة جهود الدول العربية صياغة البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، غير أن تنفيذه اصطدم بجائحة فيروس كورونا – 19– المستجد، الذي تزامن مع تنفيذ البرنامج في مرحلته الثانية، مما استوجب تدخلات سريعة وفعالة للتعامل مع الظروف المستجدة. من هذا المدخل تتبلور إشكالية البحث على النحو التالي:

ما هو واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي؟ وكيف يمكن تفعيله في ظل تداعيات فيروس كوفيد – 19–؟

الفرضيات: للإجابة الأولية على الاشكالية تم وضع الفرضيات التالية:

– لم تؤثر تقييد انتقال اليد العاملة على الإنتاج بسبب ضعف الاستثمارات الزراعية العربية.

– لم تكن هناك نتائج مشجعة بالنسبة لاستراتيجيات الأمن الغذائي العربي في مرحلته الأولى.

هدف البحث: يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعريف بالأمن الغذائي وماهي أبعاده، بالإضافة إلى الوقوف على الوضع الراهن للأمن الغذائي في الوطن العربي ابتداءا من 2008 إلى غاية جائحة فيروس كورنا المستجد وماهي الاستراتيجيات التي يمكن تطبيقها لمواجهة المتغيرات المختلفة وتجاوز الأزمة.

منهج البحث: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها من خلال توضيح المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي، وتم استخدام منهج دراسة الحالة لتحليل الوضع الراهن للأمن الغذائي في الوطن العربي في السنوات الأخيرة وماهي التحديات التي تواجهه وسبل تفعيله.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها والأكثر صلة بموضوعنا نذكر:

- **دراسة بن عيسى كمال الدين، تحدي الأمن الغذائي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة (1995 – 2015):** توصل فيها الباحث الى أن الإنتاج الزراعي يسير بوتيرة متذبذبة، بالإضافة الى ضعف انتاجية الهكتار وضعف إنتاجية العامل، مع ضرورة توفير التمويل اللازم والمرافقة للمشاريع ذات الإنتاج الزراعي الاستراتيجي.

- **دراسة عيسى بن ناصر طوش، مشكلة الغذاء في الجزائر، دراسة تحليلية وسياسات علاجها:** توصل فيها الباحث إلى أن الجزائر في الوقت الراهن تواجه مشكلة غذائية حادة تتحدد ملامحها في تزايد الاعتماد على الخارج في تغطية الاحتياجات الغذائية الكلية بسبب قصور الإنتاج الزراعي الوطني عن مواجهة تطور الاستهلاك الغذائي للسكان، وكذلك ارتفاع نسبة عدد السكان الفقراء الذين يعانون من نقص الغذاء وسوء التغذية.

تقسيم البحث: للإجابة على الاشكالية المطروحة والالمام بجوانب الموضوع تم تناول المحاور التالية

المحور الأول: مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده.

المحور الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي في الوطن العربي ومعوقاته.

المحور الثالث: تداعيات فيروس كوفيد 19 على الأمن الغذائي في الوطن العربي

المحور الرابع: استراتيجيات الدول العربية لتعزيز الأمن الغذائي العربي

المحور الأول: مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده

تحظى قضية الأمن الغذائي بأهمية بالغة خاصة في ظل التزايد المتواصل للواردات الغذائية للدول النامية بما فيها – الأقطار العربية– من أجل الوفاء بحاجات السكان الغذائية، وما زاد من تفاقم هذه الأزمة هو الاختلال الحاد بين الإنتاج والطلب كمتغير ثابت على مر الزمن من جهة، وارتفاع أسعار المحاصيل الضرورية كمتغير ظرفي من جهة أخرى.

الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي وتطوره

1. مفهوم الأمن الغذائي إلى غاية السبعينات: يفترض مالتوس أن نمو السكان يسير وفق متتالية هندسية وبالتالي فإن نمو الناتج يكون بمتتالية حسابية مما يعني أن مع مرور الزمن فإن الموارد المتاحة (الأراضي والناتج الزراعي)، لن تكون قادرة على تلبية الطلب المتزايد بفعل النمو الديمغرافي المتسارع. ومن ثم فمسألة الأمن الغذائي ترتبط ارتباطا وثيقا بتوافر الأغذية، حيث كان يعرف حسب منظمة الأمم المتحدة سنة 1975 على أنه التوافر وفي جميع الأوقات الإمدادات الكافية من المواد الغذائية الأساسية (Seguya, 2009, p. 133). وبذلك كان التوجه العالمي نحو تحفيز الاقتصاديات على تكثيف الإنتاج الزراعي اعتمادا على زيادة مدخلات

الزراعة بما فيها التكنولوجيا، البذور الأسمدة...إلخ، نتج عنه تحسن حالة الامن الغذائي في العالم بفضل ارتفاع الإنتاجية الزراعية التي أدت إلى خلق فوائض زراعية معتبرة.

2. مفهوم الأمن الغذائي في الثمانينات: رغم توسع عرض الغذاء بفضل الثورة الخضراء التي خاضتها دول آسيا وزاد على إثرها الإنتاج الزراعي، إلا أنه لم يوافق ذلك انخفاض الفقر والجوع وسوء التغذية، وهذا ما أشار إليه سين امارتيا في كتابه "الفقر والجوع" سنة 1981، أين كان الناس يحرمون من الغذاء بسبب عدم قدرتهم للوصول اليه الذي تحكمه عوامل أخرى، ومن ثم يجب التركيز على وصول الغذاء إلى كافة الناس بدلا من التركيز على إنتاجه فقط، ففي 1980 حدثت مجاعات كثيرة في المناطق التي تتوفر على إمدادات غذائية ضخمة، لأن الفقراء لم تكن لهم القدرة على شراء الغذاء (Abbott, 2010, p. 09)، وبهذا تغير تعريف الأمن الغذائي إلى ضرورة الوصول إلى الأغذية حسب البنك الدولي سنة 1986.

3. مفهوم الأمن الغذائي خلال 1990 – 2002: في 1990 تم إضافة بعدين آخرين هما الاستخدام والاستقرار في مفهوم الأمن الغذائي حيث تم اعتماد سنة 1996 على تعريف شامل في قمة الغذاء العالمية، والذي مفاده:" يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر للجميع في كل الأوقات الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية لكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية" (Food Agriculture Organization Of The United Nation, 2015, p. 53)ثم اتسع مفهوم الأمن الغذائي سنة 2002، ليشمل أركان الأمن الغذائي وهي توافر الغذاء، إمكانية الوصول المادي والاقتصادي للغذاء، استخدام الغذاء، بالإضافة إلى استقرار هذه الأركان مع مرور الزمن. (Le Valee, 2007, p. 71)

الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي

لا يتحقق الأمن الغذائي إلا إذا توفرت الأركان السالفة الذكر، والتي استحدثتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وهي توافر الأغذية، الإمكانيات المادية والاقتصادية، الوصول إلى الغذاء إضافة إلى استقرار هذه الأبعاد عبر الزمن.

1. بعد التوافر: يتحقق هذا البعد عندما تتاح كميات كافية من الأغذية لجميع السكان بصفة دائمة، من خلال الإنتاج المحلي أو الواردات (Rivera & U.Kalim, 2003, p. 31)، وبالتالي فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بجانب العرض كما أن زيادة التوافر مرتبط بالدرجة الأولى بزيادة مستوى الإنتاجية الزراعية. غير أن هناك عوامل أخرى تدفع الطلب على الغذاء إلى الارتفاع كزيادة عدد السكان مثلا مما يضطر الاستعانة بالواردات، أما في الظروف الطارئة كالجفاف أو الكوارث الطبيعية فتلجأ الدولة إلى المخزونات الاستراتيجية من أجل توفير الغذاء وتجنب المجاعة .(Bio Business, 2012, p. 03)

ويتم قياس مستويات توافر الغذاء عن طريق عدة أساليب، كمقاربة الفقر التشاركية، تحليل المكونات الرئيسية إضافة إلى مقاربة أدوات القياس الاقتصادي المكاني. أما قياس التوافر في العائلة، فيتم بطريقة المنطقة الصغيرة التي وضعها كل من Elbers et Al سنة 2001، وهي أداة إحصائية تجمع بين بيانات المسح والتعداد

لتقدير رفاهية الأسر في وحدات جغرافية معينة، وبعد تقدير النموذج والمعلمات واستخراج النتائج يتم وضع خرائط لمستويات مختلفة من الأمن الغذائي أو عدمه (C, Babu, & Al, 2014, p. 20).

2. بعد وصول الغذاء: ويتحقق عندما يمتلك الأفراد والعائلات الموارد اللازمة لاقتنائه، وهو مرتبط بالدخل المتاح توزيع المداخيل داخل البلد وأسعار الغذاء (Rivera & U.Kalim, 2003, p. 31)، لكن هناك عوامل تحول دون تحقيق وصول الغذاء مثل الحروب، سوء الهياكل الأساسية، ونقص الخدمات اللوجيستية لتوزيع الغذاء، لذا يتوجب على السلطات رفع كفاءة سلاسل التوريد نظرا لأن تكلفة الغذاء ومن ثم سعره تتأثر بالخدمات ما بعد عملية الإنتاج. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار مسألة تفاوت الدخول بين طبقات المجتمع وضرورة اسقاط أسعار المواد الغذائية على الحالة المادية لعامة السكان وخاصة الفقراء. (Bio, 2012, p. 05)

ويقاس وصول الغذاء للعائلة بمقدار السعرات الحرارية التي يتحصل عليها كل فرد من العائلة، مما يمكن من المقارنة بين أفراد العائلة الواحدة أو بين عدة أسر، ويتم جمع المعلومات عن طريق الاستقصاء وتقييم درجة الوصول الى الغذاء خلال مدة معينة بتقدير كميات الغذاء المستهلك ومكوناته ونسبة توافر المغذيات فيه. (C, Babu, & Al, 2014, p. 21)

3. بعد استخدام الغذاء: يرتبط بالاستخدام البيولوجي المناسب للأغذية، الشيء الذي يتطلب نظام غذائي يوفر الطاقة الكافية والمواد الغذائية الأساسية، مما يستلزم تقنيات تخزين ومعالجة للأغذية على مستوى الأسرة (Rivera & U.Kalim, 2003, p. 31)، كما تتحكم عدة عوامل في درجة انتفاع الأفراد من الغذاء كطريقة إعداده، جودته، نوعيته، وسلامته والحالة الصحية للأفراد.

يمكن قياس استخدام الغذاء من خلال تقييم بيانات تناول الطعام، بمقارنتها مع الحد الأدنى الموصى به دوليا من الطاقة، وهناك مصطلحان ضروريان هما: الاحتياجات التغذوية وهو يعبر عن المستوى الأدنى الموجود من المغذيات في الغذاء والذي يكون كافيا للحفاظ على صحة الفرد (تحكمها عدة اعتبارات مثل العمر، الجنس النشاط البدني)، والحد الموصى به من المغذيات والتي يجب أن تكون عالية بما يكفي من أجل تلبية الاحتياجات لكل الافراد الذين يكونون في مجموعة متماثلة. (C, Babu, & Al, 2014, p. 22)

المحور الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي في الوطن العربي ومعوقاته

تعتبر متابعة ورصد وتحليل تطورات أوضاع الأمن الغذائي من أهم الموضوعات التي يزداد الاهتمام بها على مستوى الوطن العربي لكونه منطقة عجز غذائي في بعض السلع الرئيسية، كما أنه من أكثر مناطق العالم الجغرافية تأثرا بتغيرات المناخ والأسعار ولمجابهة تلك المتغيرات فإن الأمر يتطلب بذل عدة جهود على المستوى القطري والقومي، للوصول إلى الحصول على الغذاء واستقراره وتوفير أبعاده التغذوية.

الفرع الأول: مؤشرات الأمن الغذائي في الوطن العربي

تستورد الدول العربية حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، وقد ازداد اهتمامها بتوفير احتياجاتها من الأغذية في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية الحادة عام 2008، المتمثلة في مضاعفة أسعار السلع الغذائية الرئيسية، وتقلص الواردات منها مما دعا الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات استثنائية مثل دعم

أسعار الأغذية وتقنين تصدير السلع الغذائية وإلغاء الضرائب على الواردات وزيادة أجور العاملين. والجدول الموالي يوضح إنتاج مجموعة الحبوب.

1. مؤشرات إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2008 – 2018

تتضمن حزمة من المنتجات الأساسية التي لا بد من توافرها في كل دولة، وتشكل النظام الغذائي القاعدي في الكثير من المجتمعات، والجدول الموالي يوضح تطورها خلال الفترة المدروسة.

جدول 1: مؤشرات إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2008 – 2018 الوحدة: مليون طن

المجموعة السلعية	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموعة الحبوب	46.71	54.93	50.9	52.3	53.7	55.5	64.1	58.39	49.64	55.09	51.88
القمح	20.42	27.09	23.9	24.6	25.3	27.5	30.0	28.36	22.13	25.74	26.30
الشعير	30.17	7.94	6.5	5.9	5.4	6.6	7.3	7.08	3.61	6.15	6.45
الذرة الشامية	7679	7.65	7.2	7.0	7.8	8.8	8.6	8.55	8.70	7.83	7.76
الأرز	7671	5.86	4.7	6.2	5.8	6.7	7.0	5.35	5.83	5.60	4.71
الذرة الرفيعة والدخن	6611	4.74	7.0	7.0	6.9	5.9	8.2	8.80	9.01	9.40	6.19

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، 2010 ص(12)، 2013 ص(07)، 2018 ص(17).

كان هناك تراجعا ملحوظا في الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب خلال 2007 – 2008، حيث انخفض الإنتاج من حوالي 49.76 مليون طن عام 2007 إلى نحو 46.71 مليون طن عام 2008 بانخفاض قدره بنحو 6.2%، بسبب موجة الجفاف وعدم انتظام معدلات الأمطار خلال الموسم، والتي أثرت بشدة على الإنتاج الزراعي في العديد من الدول العربية، أما في عام 2009 فقد قدر الإنتاج بنحو 54.93 مليون طن. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي، 2009، صفحة 09)

هذا وتعتبر مجموعة محاصيل الحبوب من أهم السلع الغذائية في الوطن العربي، وتساهم بالنصيب الأكبر في قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية على الرغم من إنتاج نحو 52 مليون طن كمتوسط سنوي خلال الفترة 2008 – 2010، ويعادل إنتاج الوطن العربي من الحبوب نحو 2.3% من الإنتاج العالمي المقدر بنحو 2263 مليون طن في عام 2009. وعلى الرغم من أن إنتاج الوطن العربي من مجموعة محاصيل الحبوب بلغ نحو 53.7 مليون طن في 2012، بزيادة تقدر بحوالي 2.7% عن 2011، إلا أن متوسط إنتاجيتها التي تبلغ 1.6 طن /هكتار يعتبر متدنيا مقارنة بالمستوى العالمي الذي يبلغ 3.7 طن /للهكتار، الأمر الذي يتطلب معه سد الفجوة التقنية التي من شأنها معالجة هذا الوضع بغية الوصول إلى معدلات أعلى من الاكتفاء الذاتي بزيادة الإنتاجية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2012، صفحة 13).

وفي عام 2013 شغلت محاصيل الحبوب نحو 65.6% من المساحة المزروعة بمحاصيل الغذاء في الدول العربية، وبلغ إجمالي إنتاجها نحو 55.5 مليون طن. يتصدر القمح الإنتاج في مجموعة الحبوب بنسبة

تقارب 50% ثم الذرة الشامية والأرز والشعير بنسبة 15.8%، 12%، و 11.9% على التوالي. وترجع الزيادة في محصولي القمح والأرز إلى ارتفاع الإنتاجية والتوسع في المساحة المزروعة بهذين المحصولين. ونفس الشيء بالنسبة للذرة الشامية والشعير. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2013، صفحة 07)

لكن ابتداء من سنة 2015 تراجع إجمالي إنتاج الحبوب في المنطقة العربية خاصة بين عامي 2017 و2018 بنحو 5.84%، بسبب انخفاض المساحات المزروعة بنسبة 12.43% في كل من محاصيل الذرة الرفيعة والدخن والأرز والذرة الشامية بنسب 34.15%، 15.89%، 0.94% على التوالي. ويرجع انخفاض المحصولين الأولين إلى انخفاض معدلات سقوط الأمطار وقلة التمويل اللازم للزراعة في جمهورية السودان، وقد تناقص الإنتاج فيها بنحو 18.28% عن عام 2017. لكن من جهة أخرى ارتفع انتاج القمح والشعير وبعض الحبوب الأخرى – الشوفان التريتكال– على المستوى العربي بنسبة 2.17%، 4.81% 26.45%، ويعد هذا مؤشرا جيدا لتوفير الغذاء من الإنتاج المحلي والمساهمة في تحسين حالة انعدام الأمن الغذائي، وبخاصة أن محصول القمح يمثل النسبة الأكبر في قيمة الفجوة الغذائية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي، 2018، صفحة 17).

2. مؤشرات إنتاج مجموعات سلع المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2008 – 2018.

تشكل المنتجات الحيوانية والسمكية مصدرا هاما للبروتين الحيواني في الوطن العربي الذي يتمتع بثروة حيوانية ضخمة إلا أنها تتسم عموماً بانخفاض إنتاجيتها من اللحوم والألبان، حيث إن النمط السائد في تربية الثروة الحيوانية يعتمد على النظام الرعوي التقليدي في مراعٍ ضعيفة الإنتاج تعاني من الرعي الجائر وبحاجة إلى تأهيل وتطوير. والجدول الموالي يوضح إنتاج الوطن العربي من الثروة الحيوانية والسمكية خلال الفترة المدروسة.

جدول 2: تطور إنتاج مجموعات سلع المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2008 – 2018 الوحدة: مليون طن

المجموعة السلعية	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
جملة اللحوم	7.53	8.01	8.08	8.36	8.55	–	–	8.75	9.05	9.38	10.11
لحوم حمراء	4.67	5.01	4.83	4.79	5.05	5.1	5.2	4.43	4.44	4.50	4.98
لحوم بيضاء	2.85	3	3.25	3.57	3.49	3.9	4.2	4.32	4.61	4.88	5.13
البيض	1.47	1.47	1.56	1.60	1.61	1.8	1.9	2.15	2.18	2.35	2.41
الألبان ومنتجاتها	25.91	26.16	26.60	27.29	27.98	26.1	26.2	27.25	27.78	28.12	28.37
الأسماك	3.71	3.90	4.13	4.11	4.17	4.3	4.5	4.73	5.13	5.30	5.89

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، 2010، ص(19)، 2012 ص(22)، 2014 ص(11)، 2018 ص(28).

إن الحجم المنتج من اللحوم الحمراء والألبان لا يتناسب مع حجم القطيع العربي من الحيوانات المزرعية والذي يقدر في عام 2010 م بنحو 387 مليون رأس من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل. ويقدر

إنتاج الوحدة الحيوانية من البروتين من الألبان واللحوم في الوطن العربي بحوالي12.8 كيلو جرام في العام مقارنة بحوالي 23.9 كيلو جرام عالميا. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، صفحة 18)

أما بالنسبة للأسماك، فإن هناك فرصاً كبيرةً لزيادة الإنتاج الحالي، فما يتحقق منه يعتبر دون الإمكانات المتاحة التي تنطوي على موارد ضخمة من المجاري المائية والأودية (16.6 ألف كيلومتر)، والمستنقعات والسواحل البحرية (22.4 ألف كيلو متر)، والجرف القاري (604 ألف كيلومتر مربع). هذا، بالإضافة لإمكانات الاستزراع السمكي غير المستغلة الاستغلال الكامل، إذ يساهم الإنتاج من الاستزراع السمكي بنحو 20% من إنتاج الأسماك في الوطن العربي مقارنة بنحو 60% على مستوى العالم. ولذلك يشكل الاستزراع السمكي مجالاً واسعاً لزيادة إنتاج الأسماك وبخاصة في المسطحات المائية الداخلية، لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، صفحة 19)

ويواجه قطاع الثروة السمكية في الوطن العربي معوقات عديدة كمحدودية الاستثمارات الموجهة لتطويره وعدم توفر البيانات والمعلومات حول المخزونات السمكية أو عدم دقتها، والصيد الجائر والاستغلال غير الرشيد للثروة السمكية، وسيادة نظم الصيد التقليدية لدى صغار الصيادين الذين يشكلون نحو80 %من جملة العاملين في قطاع الصيد، بالإضافة إلى ضعف البنيات التحتية والخدمات المساندة اللازمة للقطاع. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي، 2010، صفحة 19)

وحسب إحصائيات 2012 فإن الوطن العربي ينتج حوالي 8.4 مليون طن من اللحوم، أي ما يعادل 2.9% من الإنتاج العالمي من اللحوم، وكميات من الألبان ومنتجاتها بنحو 27.3 مليون طن بالإضافة إلى 2.7% من الإنتاج العالمي للأسماك، و2.5% من الإنتاج العالمي للبيض. حيث ينتج السودان 40.3% من الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء، أما مصر والمغرب والسعودية فتنتج أكثر من 54% من إنتاج الوطن العربي من لحوم الدواجن، لكن هذا الأخير يعتمد على مكونات رئيسية تستورد من خارج المنطقة العربية ولعل إحداها الذرة الشامية التي تدخل في مكونات أعلاف الدواجن. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2012، صفحة 21)

وفي 2018 قدر إنتاج لحوم الدواجن 5.13 مليون طن، مقارنة ب4.88 مليون طن عام 2017، وهو يعادل 4.01% من إجمالي الإنتاج العالمي البالغ 128 مليون طن عام 2018، نظرا لزيادة الاستثمار في مشروعات لحوم الدواجن في عدة دول عربية، مثل السعودية أين بلغ فيها عدد المشاريع العاملة 931 مشروعا منها 746 مشروع لدجاج اللحم و185 مشروع للدجاج البياض. وشكل الإنتاج العربي من الأسماك في مجال الاستزراع السمكي 27.96% من إجمالي الإنتاج العربي للأسماك عام 2018 وساهم بنحو 54.32% من إجمالي انتاج الأسماك عالميا. يتركز نشاط الاستزراع السمكي في مصر بنسبة 93.55% من اجمالي الإنتاج العربي من الاستزراع السمكي، ويعتبر هذا الإنتاج متواضعا في ظل الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها المنطقة العربية من موارد بحرية ومياه طبيعية، فضلا عن فرص الاستزراع سواء في المياه المالحة أو العذبة، وتبذل الدول العربية جهودا لزيادة الإنتاج السمكي عن طريق استخدام التقنيات الحديثة في الاستزراع السمكي في كل من السعودية، سلطنة عمان، تونس، العراق، ومصر. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي، 2018، صفحة 28، 29)

3. المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2010 – 2018

يتمثل المتاح للاستهلاك من الإنتاج المحلي من السلع الغذائية مضافا إليه كمية الواردات ناقصا كمية الصادرات منها في فترة زمنية معينة. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول 3: تطور المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2010 – 2018 الوحدة: مليون طن

المجموعة السلعية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القمح والدقيق	55.70	56.58	57.45	67.64	69.92	63.18	60.96	65.46	69.73
الذرة الشامية	23.20	23.96	25.71	25.25	23.98	28.72	27.52	27.60	31.69
الأرز	8.41	10.30	9.64	11.22	11.62	11.08	10.96	10.57	10.50
الشعير	15.87	14.63	12.42	19.84	17.48	18.28	17.62	18.85	18.28
مجموعة الحبوب	113.96	114.43	114.20	-	128.41	130.38	126.55	132.06	137.19
البطاطس	11.49	13.43	15.37	15.20	14.91	17.57	15.34	14.90	14.36
جملة البقوليات	2.21	2.54	2.56	2.41	2.47	2.84	2.38	2.82	2.97
جملة الخضر	53.57	49.72	53.90	55.14	53.23	59.67	56.34	48.79	55.00
جملة الفاكهة	32.92	32.27	32.72	35.37	34.44	38.26	36.48	34.27	34.73
السكر (المكرر)	9.25	10.62	11.61	11.87	10.53	11.91	13.05	15.74	17.39
الزيوت النباتية	5.61	5.23	5.10	6.16	5.57	5.57	5.30	6.74	6.61
جملة اللحوم	10.71	11.13	11.45	-	10.92	12.55	13.41	12.96	13.50
لحوم حمراء	5.83	5.77	6.03	6.15	5.01	5.76	6.35	5.70	6.15
لحوم بيضاء	4.88	5.35	5.41	6.02	5.91	6.78	7.06	7.26	7.34
الأسماك	4.10	4.07	4.12	4.32	4.57	4.89	4.90	4.87	5.54
البيض	1.63	1.68	1.69	2.00	1.84	2.49	2.56	2.83	2.88
الألبان ومنتجاتها	34.26	37.55	39.84	35.11	37.41	35.90	36.14	30.00	30.22
إجمالي المتاح للاستهلاك	279.77	282.71	292.61	308.88	304.29	312.9	302.96	296.4	304.39

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، 2012، ص(35)، 2013 ص(24)، 2016 ص(27)، 2018 ص(39).

يساعد تحليل بيانات السلع الغذائية في الدول العربية التعرف على طبيعة ونمط الاستهلاك العربي، وبلغ إجمالي كمياته في 2012، 292.6 مليون طن بزيادة 9.9 مليون طن. وقد شهدت المتاحة للاستهلاك من مجموعة سلع الحبوب استقرارا بين 2011 و2012 نتيجة لانخفاض الأرز وكميات الشعير المستوردة في 2012 ولزيادة الواردات من القمح والدقيق. وشهدت المجموعات الغذائية الحيوانية ارتفاعا ملحوظا بحوالي 4.5% في مجموعة اللحوم الحمراء، 1.3% لحوم دواجن، 6.1% ألبان، 1.2% في الأسماك. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2012، صفحة 34)

بلغ إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي عام 2016، 302.96 مليون طن، ساهمت مجموعة الحبوب ب 34.38% من إجمالي المتاح للاستهلاك، حيث تعتبر هذه الأخيرة الأكثر اهتماما للمستهلك العربي.

سجلت المنتجات الحيوانية والسمكية لعام 2018 زيادة بصورة ملحوظة فيما يخص المتاح للاستهلاك، أما فيما يخص مجموعة الألبان ومنتجاتها، فقد سجل المتاح منها ارتفاعا بين 2017 و2018 بتغير نسبي 0.95% ويعزى ذلك لارتفاع الإنتاج العربي من المنتجات الحيوانية والسمكية عام 2018. مع ثبات نسبي تقريبا في حجم التجارة الخارجية منها، مما كان له انعكاسا واضحا في حجم المتاح منها للاستهلاك. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2018، صفحة 39)

4. تطور صادرات وواردات السلع الغذائية خلال الفترة 2008 – 2018

يتكامل قطاع التجارة الخارجية مع القطاع الإنتاجي في إتاحة الغذاء بالوطن العربي، وقد شهدت تجارة السلع الزراعية في السنوات الأخيرة عددا من التقلبات والتغيرات على نطاق واسع بعد فترة من الاستقرار النسبي فخلال عامي 2007 م و 2008 أدت أزمة الغذاء العالمية إلى ارتفاع أسعار الغذاء إلى مستويات غير مسبوقة أعقب ذلك في عامي 2008 م و 2009 م الأزمة الاقتصادية العالمية والتي شهدت هبوطاً في هذه الأسعار، ثم تصاعدت الأسعار مرة أخرى خلال عامي 2009 م و2010. وتشير التوقعات إلى أن العوامل المسببة لهذه التقلبات ما زالت كامنة وهي تنشط بين الحين والآخر مؤدية إلى عدم الاستقرار في أسواق الغذاء العالمية، وإلى ارتفاع الأسعار بوجه عام. ومن أهم هذه العوامل ارتفاع أسعار الطاقة، والتوسع في استخدامات السلع الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي وارتفاع معدلات الطلب العالمي على الغذاء، والمضاربات في أسواق الطاقة والمنتجات الغذائية. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، صفحة 20)

جدول 4: تطور صادرات وواردات السلع الغذائية خلال الفترة 2008 – 2018 (الوحدة: مليون طن)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات	15.91	16.83	15.59	14.04	14.77	19.12	33.02	20.06	19.01	20.70	20.13
الواردات	94.58	93.25	105.10	124.26	113.80	117.57	177.70	164.03	164.65	180.23	177.30

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، 2010 ص(21،23)، 2012 ص(27،28)، 2013 ص(17،20)، 2014 ص(16،17)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 38، 2018.

تشير التحليلات الإحصائية لتجارة مجموعة الحبوب والدقيق إلى ارتفاع كمية الصادر منها إلى نحو1 مليون طن عام 2010 بنسبة ارتفاع قدرت ب 35% عن 2009، شكلت صادرات القمح ودقيقه النسبة الأعلى ب 58% من إجمالي الصادرات العربية من مجموعة الحبوب، وقد انخفضت صادرات مجموعة المنتجات الحيوانية والسمكية بين 2008 و2010 فيما عدا صادرات الأبقار الحية والأسماك. هذا وقد انخفضت كمية صادرات الوطن العربي من مجموعة محاصيل الحبوب في 2012 ويعود ذلك بصفة رئيسية لتراجع كمية صادرات محصول الأرز من 1.1 مليون طن في 2010 الى 0.64 مليون طن في 2012 ويرجع ذلك لسياسة

ترشيد المياه التي انتهجتها مصر المصدر العربي الرئيسي للأرز (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2012، صفحة 28)، وهذا ما انعكس على تراجع الكمية الإجمالية للصادرات من 15.59 إلى 14.77 مليون طن في 2012 كما تبينه بيانات الجدول4. أما صادرات الأسماك فقد شهدت تطورا، حيث بلغت 900 ألف طن بقيمة 2.45 مليار دولار، تمثل المغرب 40.9% من إجمالي الكمية المصدرة من الأسماك في الوطن العربي. واستمرت الواردات من القمح والدقيق في الارتفاع وكذلك الذرة الشامية وقد يرجع ذلك لتغطية احتياجات مشروعات الدواجن الجديدة واستوردت أيضا الدول العربية عام 2012 ما يزيد عن 301 ألف رأس من الأبقار الحية، 1.8 مليون رأس من الأغنام والماعز وحوالي 3.5 مليون طن من اللحوم الحمراء والبيضاء، 185.5 ألف طن من البيض، 786 ألف طن من الأسماك، لكن رغم ذلك تبقى الكمية الإجمالية للواردات أقل في 2012 مقارنة مع 2011. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2012، صفحة 27)

بالإجمال فإنه حسب بيانات الجدول 4 يلاحظ أنه كان هناك استقرار نسبي في كمية الصادرات من السلع الغذائية والحيوانية خلال فترة الدراسة، لكنه ضئيل إذا ما قورن بكمية الواردات العربية خلال نفس الفترة حيث بلغت 180.20 مليون طن سنة 2017 وهذا دليل على ضعف الإنتاج في الدول العربية وعدم إمكانية تغطية احتياجات الدول العربية من السلع الغذائية.

يعاني الميزان الغذائي العربي من عجز واضح نتيجة لاعتماد المنطقة العربية على تدبير احتياجاتها من الخارج، وشكلت الواردات الغذائية نسبة تتراوح بين 87%-81% من إجمالي الواردات الزراعية للفترة 2016 – 2018 الأمر الذي يعكس تركّز الواردات الزراعية في سلع غذائية استهلاكية، مما يتطلب إعادة النظر في السياسة الزراعية العربية لتستهدف التركيز على تطوير القطاعات الإنتاجية الزراعية والاستفادة من التقنيات الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية.

5. الفجوة الغذائية في الوطن العربي 2008 -2018

تتأثر الفجوة باتجاهات أسعار الصادرات وواردات السلع الغذائية، حيث تعتمد الدول العربية على الاستيراد لمقابلة الاحتياجات الاستهلاكية. والجدول الموالي يوضح ذلك خلال الفترة 2008 – 2018.

جدول5: قيمة العجز أو الفائض من مجموعات السلع الغذائية خلال الفترة 2008 – 2018 (مليار دولار)

المجموعة السلعية	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموعة الحبوب	24.43	20.58	17.87	18.43	19.24	22.30	22.81	20.32	16.27	21.77	20.76
القمح والدقيق	12.28	9.62	8.05	8.41	8.90	9.91	5.84	5.49	3.95	8.61	9.49
الذرة الشامية	3.56	3.22	3.65	4.05	4.28	5.01	0.79	1.11	0.48	7.33	4.69
الأرز	4.54	4.21	3.41	3.64	3.78	3.12	0.69	0.80	0.88	3.45	4.23
الشعير	3.45	2.95	2.30	2.24	2.18	4.09	0.28	0.32	0.85	2.40	2.23
حبوب أخرى	0.57	0.56	–	–	–	0.16	15.20	12.06	10.69	(0.03)	0.12
البطاطس	0.12	0.19	0.10	(0.10)	(0.31)	(0.13)	(0.11)	(0.07)	0.18	0.07	0.15
البقوليات	0.75	0.74	0.73	0.87	0.97	0.73	0.79	0.91	0.99	0.73	0.54
الخضر	–	–	(0.86)	(1.63)	(2.39)	(2.64)	(2.06)	(2.0)	(0.64)	(1.15)	(1.02)

الفاكهة	0.26	0	(0.069)	(0.025)	(0.042)	(0.95)	(0.89)	(1.39)	1.63	(2.58)	(1.54)
السكر(مكرر)	2.93	3.02	3.43	3.20	3.25	2.43	3.63	3.24	3.15	4.04	3.12
الزيوت النباتية	5.36	4.50	4.21	3.91	3.86	4.59	2.38	1.99	3.02	1.33	1.27
جملة اللحوم	–	–	6.11	6.62	7.01	7.37	6.86	7.99	6.36	7.53	7.30
اللحوم الحمراء	2.05	2.08	3.22	3.41	3.57	12.5	3.86	4.45	3.59	4.28	4.45
اللحوم البيضاء	2.65	2.74	2.89	3.21	3.44	3.08	3.00	3.54	2.77	3.26	2.82
البيض	0.28	0.26	0.0043	0.040	0.040	0.10	0.26	0.21	0.15	0.38	0.49
الأسماك	–	–	(0.53)	(0.60)	(0.69)	(0.56)	(1.42)	(1.31)	(0.76)	(1.93)	(1.56)
الألبان ومنتجاتها	4.32	3.61	3.32	3.70	4.08	1.13	2.06	3.34	2.45	3.69	3.31
قيمة العجز	–	–	35.81	36.80	38.47	–	38.53	38.01	34.20	39.53	36.93
قيمة الفائض	–	–	(1.46)	(2.36)	(3.44)	–	(4.48)	(4.51)	(1.39)	(4.85)	(3.35)
قيمة الفجوة	**43.17**	**37.76**	**34.34**	**34.44**	**35.03**	**34.36**	**34.05**	**33.50**	**32.81**	**34.69**	**33.58**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، 2010 ص (35)، 2012 ص (40)، 2014 ص (28)، 2016 ص (30)، 2018 ص (40).

كما يتضح من الجدول تساهم مجموعة سلع الحبوب بنسبة 56% من قيمة الفجوة في عام 2010، الزيوت النباتية ب10%، الالبان 9%، السكر ب8%، أي أن هذه السلع مجتمعة تمثل 83% من قيمة الفجوة. وتشير البيانات أيضا الى اتجاه قيمة الفجوة الغذائية العربية نحو الاستقرار النسبي بين عامي 2010 و2012 حيث سجلت 34.3 و35 مليار دولار، ويعزى ذلك لتكثيف الجهود القطرية وانتهاج سياسات زراعية أكثر تشجيعا للاستثمار الزراعي وتحفيزا لإنتاج السلع الغذائية الرئيسية في إطار مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2012، صفحة 40)

تراجعت الفجوة الغذائية من 33.50 مليار دولار في 2015 إلى 32.81 مليار دولار في 2016، حيث كانت أكبر مساهمة في القيمة الاجمالية لسلع العجز من قبل كل من الحبوب واللحوم الحمراء ب 47.56% و10.51% على التوالي. هذا وقد ارتفعت الفجوة سنة 2017 إلى 34.69 مليار دولار لكن عاودت الانخفاض في 2018 إلى 33.58 مليار دولار بنسبة انخفاض 3.20%، إلا أن هذا لا يعني تحسنا في الإنتاج، ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض في الأسعار العالمية للسلع الغذائية في 2018. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2018، صفحة 39)

وتتفاوت الدول العربية في مقدار مساهمتها في الفجوة الغذائية العربية وفقا لأسباب كثيرة منها عدد السكان وأنماطها الاستهلاكية، مستوى الدخل ومحدودية الإنتاج الزراعي نتيجة ضعف الموارد الطبيعية.

6. معدلات الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي في الفترة 2008 – 2018

حسب ما يوضحها الجدول الموالي:

جدول 6: معدلات الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي في الفترة 2008 – 2018 **الوحدة: %**

المجموعة السلعية	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
السكر المكرر	26.3	26.5	33.4	30.1	30.4	32.7	35.7	43.7	45.2	38.7	35.3
الزيوت النباتية	33.8	31.3	36.8	41.2	41.1	35.4	35.1	48.6	36.2	43.0	46.0
الحبوب والدقيق	44.6	49.2	44.6	45.7	47.0	51.1	52.6	44.8	39.2	41.7	37.8
البقوليات	56.3	57.7	55.5	52.8	50.7	65.5	65.2	55.4	51.5	53.3	50.9
لحوم الدواجن	67.0	65.9	66.5	66.8	64.6	70.9	73.1	63.6	65.3	67.2	69.8
الألبان ومنتجاتها	74.1	74.0	77.7	72.7	70.2	83.0	82.2	75.9	76.9	93.7	93.8
اللحوم الحمراء	87.6	88.6	83.0	82.9	83.8	80.3	81.0	76.9	69.8	78.9	81.0
البيض	–	–	95.6	95.5	95.4	97.1	97.5	86.1	85.2	83.0	83.4
الفاكهة	99.6	100.3	97.5	98.5	99.6	107.3	107.9	97.5	98.5	102.5	97.2
البطاطس	100.0	99.2	101.2	105.4	108.7	105.1	105.4	94.4	91.8	96.4	95.8
الخضر	102.2	103.2	102.7	106.6	107.3	108.9	113.1	97.5	95.6	102.8	99.2
الأسماك	108.5	108.3	100.7	100.9	101.1	101.5	102.2	96.6	104.6	108.7	106.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، 2010 ص (37)، 2012 ص (42)، 2014 ص (28)، 2018 ص (34).

تتفاوت درجة اعتماد الدول العربية على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية من الغذاء، حيث تعتمد على تلك الأسواق للحصول على معظم احتياجاتها الاستهلاكية من سلع الحبوب والسكر والبذور الزيتية وهي السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة والتي تراوحت في 2010 ما بين 26% و48%، وتعتمد الدول العربية بدرجة أقل على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية من السلع الأخرى التي تشمل البقوليات والمنتجات الحيوانية ذات درجات اكتفاء ذاتي تتراوح بين 58% و89%. أما السلع المرتفعة الاكتفاء الذاتي وذات فائض تصديري فتتراوح معدلات الاكتفاء الذاتي منها بين 98% و100% وهي الفاكهة، البطاطس، الخضر والأسماك. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، صفحة 37)

بلغ معدل الاكتفاء الذاتي من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في المنطقة العربية في عام 2018 نحو 65.97% مقارنة ب 68.75% في 2017، وقد تراوح معدل الاكتفاء الذاتي من سلع العجز بين 35.3% و52.2% للسكر والحبوب والسلع النباتية والبقوليات، وتراوح ما بين 69.8% و97.2% للحوم الدواجن واللحوم الحمراء والبيض والألبان ومنتجاتها والفاكهة، واقتربت من 100% للخضر، بينما تراوح معدل الاكتفاء الذاتي لسلع الفائض ما بين 106.1% و106.8% لكل من الأسماك والتمور. وبناء على ما سبق يتضح أن هنالك نموا في معدل الاكتفاء الذاتي لبعض السلع وتراجعا في سلع أخرى، إلا أن هنالك بعض السلع الغذائية الرئيسية مثل الحبوب والسكر والزيوت النباتية تتطلب مزيدا من الاستثمارات لزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة المتاح للاستهلاك منها. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2018، صفحة 34)

الفرع الثاني: معوقات الأمن الغذائي في الوطن العربي

تتوفر الدول العربية على موارد طبيعية متنوعة، أين تمثل الموارد الأرضية عنصرا هاما لإحداث التنمية الزراعية، غير أن الأراضي الزراعية ذات الطاقة الإنتاجية المستغلة محدودة جدا. (أبو الخير، استراتيجية التنمية الزراعية، 1997، صفحة 193) فالعجز الغذائي في الدول العربية سببه ارتفاع الاستهلاك من السلع الغذائية بمعدلات تفوق الزيادة في الإنتاج المحلي وكذلك تدني معدلات النمو في الإنتاج المحلي الناجم عن التخلف النسبي للقطاع الزراعي.

1. المعوقات المتعلقة بالأراضي الزراعية: تبلغ مساحة الأراضي العربية 1406 مليون هكتار، و5% فقط أراضي مزروعة تمثل 35% من الأراضي القابلة للزراعة و65% غير مستغلة. (ثابت الدوري، 2008، صفحة 300) كما تعاني الأراضي العربية من ارتفاع الملوحة في الأراضي المروية نظرا لطبيعة المناخ الحار صيفا، مما يؤثر سلبا على المردودية. وتتركز الأراضي المصابة بالملوحة في العراق. فحوالي 75% من أراضيها المروية تتعرض للملوحة بنسب متفاوتة، ومصر بنسبة 32%. (النجفي، المحددات الراهنة واشكالية المستقبل، صفحة 121)

كما تعاني الدول العربية أيضا من مشكلة التصحر بسبب انخفاض مستويات استغلال مصادر المياه السطحية، تدني انتاجية المراعي والغابات، زيادة انجراف التربة والتعرية المستمرة وزحف الرمال.

2. المعوقات المتعلقة بالموارد المائية: لا تستطيع الدول العربية تلبية حاجاتها من المياه بسبب القصور الحاد في الموارد المائية المتاحة، نظرا لتساقط الأمطار المتذبذب ووقوع أغلب المناطق في الأقاليم الجافة، حيث تصل الكمية المتاحة من المياه في الوطن العربي 0.48% من الكميات المتاحة على المستوى العالمي، ويستخدم منها 71% تحتل فيها الزراعة نسبة استخدام قرابة 86%.

تتصف الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة وتتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن ففي حين تعادل مساحة الوطن العربي 10.8% من مساحة اليابسة فإنه يحتوي على % 0,7 فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقى 2.1% فقط من إجمالي أمطار اليابسة. (ولد الطالب جدو، 2019، صفحة 07)

3. المعوقات المتعلقة بالموارد البشرية: قدر معدل نمو السكان في الوطن العربي 2.73% مقابل 1.3% في الدول المتقدمة، وتراجعت نسبة الريفيين إلى إجمالي عدد السكان بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة، مما انعكس بشكل سلبي على عدد العاملين في الزراعة، كما تعاني العمالة الزراعية من انخفاض مستوى إنتاجية العامل بسبب ضعف مستوى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية مما يؤدي إلى تدني مستوى الإنتاج الوطني وعدم تلبية الحاجات الغذائية فتضطر تلك الدول إلى استيراد الغذاء من الخارج. كما تعاني الدول العربية من تدني مستوى كفاءة العمالة الزراعية وضعف الكفاءة الفنية لدى بعض الأجهزة إلى جانب عدم الاستفادة من خريجي المعاهد الفلاحية. بالإضافة إلى عدم توفر التدريب المهني على مستوى المؤسسات.

يقدر عدد سكان الوطن العربي في عام 2017 بحوالي 413 مليون نسمة، منهم حوالي 169,86 مليون نسمة سكان ريفيون يشكلون نحو % 41,23 من إجمالي السكان، وتعتبر معدلات نمو السكان في الوطن العربي مرتفعة نسبيا وتشكل إحدى التحديات التي تواجه الجهود التنموية. (ولد الطالب جدو، 2019، صفحة 10)

4. المعوقات التكنولوجية: تظهر مؤشرات التخلف التكنولوجي في مستوى الإنتاج والإنتاجية في الوطن العربي فقد ساهمت عدة عوامل تخص الجانب التكنولوجي في تخلف القطاع الزراعي منها: (زيدان، 2001، صفحة 57، 60)

– تخلف البحث في مجالات تحسين البذور والسلاسل ونقل التكنولوجيا المناسبة للاستفادة من السلالات العالية الانتاجية.

– انخفاض معدلات استخدام الأسمدة بمختلف أنواعها.

– ضعف التصنيع فالدول العربية لا تملك قاعدة صناعية كافية تمكنها من توفير المستلزمات الأساسية للإنتاج.

المحور الثالث: تداعيات فيروس كوفيد 19 على الأمن الغذائي في الوطن العربي

يعيش العالم منذ فيفري 2020 واحدة من أعمق وأخطر الأزمات التي عرفتها البشرية والمتمثلة في أزمة فيروس كورونا 19 المستجد، تجلت خطورتها في مباغتتها لدول العالم أجمع، وفي حيز انتشارها الجغرافي وفي سرعة انتشارها وفي شمولية قطاعات ومجالات الحياة التي تأثرت بها. فإن كان ظاهر هذه الأزمة يبدو أنه موضوع صحة عامة إلا أن حقيقته أبعد من ذلك بكثير، فآثاره السلبية لامست مختلف مناحي الحياة من صحة واقتصاد ومال وأعمال، وطاقة وأمن وتعليم وأمن غذائي ونقل وسياحة وممارسة الشعائر الدينية...الخ.

فقطاع الأمن الغذائي العربي سيكون من أكثر القطاعات تأثرا بهذا الظرف الذي يمر به العالم، حيث تم رصد عدة أثار لهذا الوضع على الأمن الغذائي العربي بمحاوره المختلفة هي كما يلي:

–<صعوبة الوصول إلى أسواق البيع بالجملة والتجزئة وأسواق مدخلات الإنتاج، نتيجة لسياسات الإغلاق التي اتبعتها الدول عربيا وعالميا فرضتها ضرورة التعامل مع الظاهرة.

– نقص العمالة نتيجة لتقييد الحركة والآثار السلبية التي سيرتبها ذلك النقص على المساحات المزروعة والإنتاج والحصاد، مما ينجم عليه نقص في العرض وارتفاع بالطلب، وبالتالي ارتفاع الأسعار محليا وعالميا ويزداد أثر ذلك إذا ما تبنت الدول المصدرة لسياسات حمائية إغلاقيه، وهو ما بدأت دلائله الأولى تلوح في الأفق.

– انخفاض أسعار الطاقة وآثاره المحتملة على قدرة الدول العربية المنتجة للنفط على تأمين احتياجاتها الاستهلاكية. – انخفاض المخزونات الاستراتيجية للدول، وخاصة إذا ما طال أمد الجائحة نتيجة للسحب الزائد دون تعويض.

– حدوث تأثيرات سلبية على مستويات الفقر بأبعاده المختلفة وزيادة أعداد الفقراء نتيجة للزيادة المتوقعة في أعداد العاطلين عن العمل، وانخفاض دخول ذوي الدخل المحدود ممن يعتمدون في العيش على الدخل اليومي في الريف والحضر على حد سواء، وهو ما سيرتب عليه انخفاض قدراتهم على تأمين احتياجاتهم من السلع الغذائية الرئيسية بالتالي تعرضهم لحالات سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي> (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيان حول تداعيات أزمة كورونا على الامن الغذائي العربي وسبل مواجهتها، 2020، صفحة 02)، خاصة وأن حالة الأمن الغذائي والتغذية في تدهور حاد منذ عام 2012، حيث يعاني ما يقرب من 55 مليون شخص يشكل نسبة 13.2% من السكان من الجوع والوضع مقلق بشكل خاص في البلدان المتضررة من النزاعات والعنف وهذا يعني أنهم كانوا بالفعل على

الطرف الأقصى من ضعف طيف الجوع، وأقل تجهيزا لصد الفيروس، وتزايد انتشار نقص التغذية بالمنطقة على مدى السنوات العشر الماضية، حيث كان عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في المنطقة 48 مليون نسمة والآن لدينا ما يقرب من 55 مليون شخص يعانون من الجوع وبتفاقم وتزايد نسبة الجوع بسبب النمو السكاني السريع، وندرة الموارد الطبيعية الهشة، والتهديد المتزايد لتغير المناخ، وزيادة معدلات البطالة، وانخفاض الإنتاجية الزراعية وتراجع البنية التحتية والخدمات الريفية، كما أن الصراعات في المنطقة تعيق جهود القضاء على الجوع مما سوف يجعل في ظل Covid– 19 الوضع أسوأ ولا سيما لأولئك الجياع البالغ عددهم 55 مليون نسمة والذين يعيشون في ظل ظروف النزاع. (محمد، 20 ماي 2020، صفحة 27)

– على صعيد المدخلات لا يعتمد الإنتاج الزراعي على المدخلات الوسيطة (البذور والأسمدة والمبيدات فقط) بل يعتمد أيضا على رأس المال الثابت مثل المباني والآلات فانقطاع سلسلة التوريد لا تؤثر فقط على توافر المدخلات الوسيطة ولكن أيضا على تعطيل الحصول على عوامل الإنتاج الثابتة مثل قطع الغيار للآلات الزراعية. (محمد، 20 ماي 2020، صفحة 29)

– بسبب سياسات الإغلاق واجه المزارعون صعوبات في الوصول لمزارعهم للقيام بالعمليات الزراعية، مما سيؤثر سلبا على اتاحة الغذاء من الإنتاج المحلي نتيجة لما يسببه نقص العمالة وصعوبة الوصول إلى المزارع من نقص في المساحات المزروعة وانخفاض الإنتاج والإنتاجية خاصة إذا طال أمد الجائحة، كما أن قيام بعض الدول المصدرة الرئيسية للغذاء بتبني سياسات حمائية إغلاقيه وتحديد حصص للتصدير وأخرى للاستهلاك المحلي وإغلاق الحدود ووضع قيود على دخول وخروج البضائع يؤثر سلبا على قدرة الدول على إتاحة الغذاء من المصادر الخارجية. (الدخيري، 20 ماي 2020، صفحة 10)

– يضيف الدخيري أنه على صعيد اللحوم والأعلاف بها نسبة اكتفاء ذاتي يتراوح بين 60% و70% والمدخلات أغلبها مستوردة من خارج المنطقة العربية، مع وجود ميزة نسبية في الخضر والفاكهة والأسماك ربما تكون قريبة من الاكتفاء الذاتي، لذا نقول إن الجزء الأكبر من هذه الفجوة والأكثر تأثرا بالأزمة هو وارداتنا من محاصيل الزيوت والسكر والحبوب.

المحور الرابع: استراتيجيات الدول العربية لتعزيز الأمن الغذائي العربي

أفرزت الأزمة العالمية للغذاء إرادة سياسية غير مسبوقة على مستوى القيادات والأجهزة التنفيذية العربية لضرورة مراجعة الخطط في مجال التنمية الزراعية، بهدف زيادة قدرة المنطقة العربية في الاعتماد على الذات لإنتاج الجزء الأكبر من احتياجاتها الغذائية خاصة السلع الأساسية، وفي هذا الاطار واتساقا مع اعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة الأزمة الصادر عن الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورتها 30 المنعقدة في أفريل 2008، فقد كلفت لجنة التنسيق العليا المنظمة بإعداد برنامج طارئ واستراتيجية بعيدة المدى للأمن الغذائي العربي، ومن المبررات الأساسية لهذه الاستراتيجية نذكر:

– الارتفاع الحاد للأسعار العالمية للغذاء؛ تزايد استخدامات الغذاء لإنتاج الوقود الحيوي؛ المخاطر المتزايدة لأزمة الغذاء على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ العجز المتزايد في توفير الاحتياجات الغذائية

الأساسية؛ تفاقم قيمة الفجوة الغذائية العربية؛ ضعف المستوى التقني في الزراعة العربية؛ محدودية وضعف كفاءة استغلال الموارد الزراعية المائية والأرضية؛ ضعف الاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المتكاملة والمرتبطة.

الفرع الأول: مضمون البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

1. عناصر ومكونات البرنامج

1.1. الإطار السلعي: من منطق ترتيب الأولويات يقتضي تركيز الاهتمام على بعض المنتجات نظرا لأهميتها وإمكانية تطويرها وهي: (القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، 2009، صفحة 05)

– مجموعة حاصلات الحبوب وبخاصة كل من القمح والشعير والقمح والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة؛ المحاصيل السكرية والتي تشمل كل من قصب السكر والشوندر السكري؛ محاصيل البذور الزيتية، وبخاصة كل من الفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس والزيتون؛ مجموعة المنتجات الحيوانية (لحوم دواجن، لحوم حمراء منتجات ألبان)؛ التمور. فإلى أهمية هذه المنتجات باعتبارها من سلع الغذاء الرئيسية للطبقات عريضة من سكان الدول العربية، فهي أيضا من المنظور الإنتاجي وأوضاع الفجوة والاكتفاء الذاتي تمثل أهم المنتجات إنتاجا واستيرادا.

2.1. المكونات الرئيسية ومحاور ومجالات العمل: يشتمل البرنامج على ثلاثة مكونات رئيسية هي: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخطة التنفيذية الطارية للبرنامج الطارئ للامن الغذائي العربي (المرحلة الاولى 2011 – 2016)، 2009، صفحة 03)

– تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة؛ استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية والمشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج.

3.1. الإطار الجغرافي: تم تحديد نطاق تطبيق المحاور الخاصة بالمكونين الأول والثاني في 11 دولة عربية هي: تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، مصر، المغرب، اليمن والأردن، موريطانيا، وسلطنة عمان وفقا للمزايا النسبية لكل دولة، وهناك حرية دخول دول عربية أخرى. أما المكون الثالث فيمتد نطاق تنفيذه ليشمل كل الدول العربية، وفقا للمزايا والتسهيلات التي تقدم للاستثمار وعناصر الإنتاج الأخرى في هذه المجالات وتوافر المواد الأولية الأخرى.

4.1. الإطار الزمني للبرنامج: يضم الإطار الزمني للعمل في البرنامج إلى 20 عامل من بدء العمل. ولقد حدد البرنامج ثلاث مراحل زمنية لتحقيق الأهداف الكمية والتنموية لمكونات البرنامج على النحو التالي:

المرحلة الأولى: ذات مدى زمني قصير يمتد ل 05 سنوات منذ بدء التنفيذ، وذلك ما بين 2011– 2016، تضم أنشطة وعناصر تنموية بهدف زيادة القدرات الانتاجية بمعدلات مستهدفة لدعم الأمن الغذائي العربي. وهي أساس الانطلاق في المراحل الموالية لتحقيق الاستقرار في الإنتاج.

المرحلة الثانية: تمتد ل 05 سنوات حتى 2021 تشمل مجالات تنموية أوسع، لتحقيق إنتاجية أعلى وفق أسس فنية.

المرحلة الثالثة: طويلة المدى تمتد حتى 2031 ذات طبيعة استراتيجية تكتسب مجالات التنمية فيها صفة الاستمرارية والاستدامة.

5.1. سياسات التمويل: تم تحديد سياسات تمويل والتي تتلخص في الاتي:

– توفير مساندة مالية في إطار العمل العربي المشترك لمساندة الحكومات على التنفيذ، وتتوزع الأعباء التمويلية بين الدول ومؤسسات التمويل الإنمائي.

– قيام مؤسسات العمل العربي المشترك الإنمائية بتوفير خطوط ائتمانية ميسرة تعمل كصندوق دوار، يستفيد منها القطاع الخاص العربي للاستثمار في مشروعات البرنامج، وتحدد نسبة التمويل الذاتي بنسبة لا تقل عن 50%.

– توفير مخصصات للدول من قبل مؤسسات التمويل الإنمائي للمساهمة في تمويل المتطلبات السنوية الجارية لتنفيذ البرنامج.

ويتمثل دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في التنسيق ما بين الدول ومؤسسات الإنماء وصناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية، خاصة البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات تمويلية اقليمية وعالمية أخرى.

2. الأهداف والنواتج المتوقعة: لقد حدد البرنامج الأهداف والنواتج الكمية المتوقعة خلال المرحلة الأولى التي تمتد خمس سنوات وعلى أسس ومعايير فنية وعلمية. والتي يمكن الاسترشاد بها أو استهدافها بالكامل أو جزئيا عند تحديد الأهداف والنواتج المتوقعة للخطط التنفيذية لهذه المرحلة في كل دولة، كما يوضحه الجدول الموالي:
(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدورة 34 العادية، 2009، صفحة 10)

جدول 7: الأهداف والنواتج المتوقعة

المكون/ المجال	المستهدفة	النواتج المتوقعة
تحسين الإنتاجية في الزراعة المروية	50% زيادة من المساحات القائمة(هكتار)	زيادة تراكمية في الإنتاجية بمعدل 3–5% سنويا
تحسين الإنتاجية في الزراعة المطرية	12.5% زيادة من المساحات القائمة(هكتار)	زيادة تراكمية في الإنتاجية بمعدل 7.5% سنويا
رفع كفاءة منظومة نقل وتوزيع موارد المياه	5.1% زيادة في الكفاءة	توفير 6.6 مليار متر مكعب سنويا
رفع كفاءة الري الحقلي	20.4% زيادة في الكفاءة	توفير 4.2 مليار متر مكعب
تطوير نظم الري الحقلي	2341 ألف هكتار	توفير 4.2 مليار متر مكعب
التوسع الافقي	1156 ألف هكتار	1769 ألف طن حبوب، 1862 ألف طن سكر، 36 ألف طن زيوت.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخطة التنفيذية الاطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (المرحلة الأولى 2011–2016)، الدورة (34) العادية، الخرطوم، 20 أفريل 2009، ص10.

3. دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية: حدد قرار قمة الكويت بشأن البرنامج دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حيث كلفها بمتابعة التنفيذ بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية، وتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز إلى القمة، كما أن المنظمة ملتزمة اتجاه الدول الأعضاء لتقديم العون والمشورة الفنية لتنفيذ البرنامج في اطارها من أموال إضافية على الموازنة المنظمة لهذا الغرض، والتنسيق ومتابعة التنفيذ وتقييم ما يتم إحرازه من تقدم.

4. دور المؤسسات والصناديق الإنمائية: يتحدد دورها في المساعدة الفنية والمالية المقدمة، باتخاذ عدة إجراءات أهمها: دراسة الاحتياجات التمويلية، ووضع شروط منح القروض، اتخاذ الإجراءات النظامية لضمان تدفق السيولة النقدية التي تتوافق مع البرمجة الزمنية للخطط وبرامج العمل في كل دولة.

5. المتطلبات المالية للتنفيذ ومصادر التمويل: قرر البرنامج المتطلبات الأولى لتنفيذ مكونات المرحلة الأولى بحوالي 28.7 مليار دولار موزعة بين مساهمة الحكومات في الدول المشمولة بالبرنامج والقطاع الخاص وهي موضحة في الجدول الموالي:

جدول 8: المتطلبات المالية لتنفيذ المرحلة الأولى

الالتزامات الحكومية		مساهمات القطاع الخاص	
المجال	**القيمة (مليون دولار)**	**المجال**	**القيمة (مليون دولار)**
أ. الالتزامات الاستثمارية:		**أ. المساهمات الاستثمارية**	
– تطوير شبكات نقل المياه	6558.0	– دعم وتطوير مؤسسات المزارعين	159.7
– مشروعات المرافق والخدمات	7769.0	– تطوير نظم الري الحقلي	7023.0
		– مشروعات تصنيع المستلزمات والمدخلات	2259.6
		– مشروعات التسويق والتصنيع للمنتجات	2997.6
المجموع الفرعي	**14327.0**	**المجموع الفرعي**	**12439.9**
ب. الالتزامات الجارية السنوية:		**ب. المساهمات الجارية السنوية:**	
– الاحلال والتجديد لشبكات نقل المياه	196.7	– تطوير الحزم التقنية لتحسين الإنتاجية	612.9
– دعم أجهزة البحث والإرشاد الزراعي	642.7	– إحلال وتجديد وصيانة الري الحقلي	497.3
المجموع	**839.4**	**المجموع**	**1110.2**
الإجمالي	**15166.4**	**الإجمالي**	**13550.1**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخطة التنفيذية الاطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (المرحلة الأولى 2011–2016)، الدورة (34) العادية، الخرطوم، 20 أفريل 2009، ص10.

يتضح من الجدول أن الالتزامات الحكومية تقدر ب 15.16 مليار دولار تمثل نسبة 52.8%، أما المساهمات الكلية للقطاع الخاص فتبلغ 13.55 مليار دولار، وهو ما يعادل 47.2% من المتطلبات الإجمالية في المرحلة الأولى.

الفرع الثاني: إنجازات الدول العربية في إطار المكونات الثلاثة للبرنامج الطارئ خلال المرحلة الأولى 2011 – 2016

في أوت 2016 تحصلت المنظمة العربية على بيانات ومعلومات من 12 دولة عربية، حيث بلغ عدد المشروعات التي تم تنفيذها أو جاري تنفيذها في مكوناته الثلاثة 1989 مشروع، بلغت تكاليف 1881 مشروعا منها 31.93 مليار دولار، ونحو 108 مشروع غير محددة التكاليف الاستثمارية. والجدول الموالي يفصل كل البيانات الواردة عن المرحلة الأولى:

جدول 9: إنجازات الدول العربية للمرحلة الأولى 2011 – 2016

البيان	مشروعات منفذة أو جاري تنفيذها					المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى التمويل	
	مشروعات محددة التكاليف الاستثمارية		مشروعات غير محددة التكاليف الاستثمارية		عدد المشاريع		
	عدد	التكاليف (مليار دولار)	عدد	التكاليف (مليار دولار)		عدد	التكاليف(مليار دولار)
المكون الأول	1229	11.28	95	–	1324	79	8.04
المكون الثاني	548	11.95	8	–	556	19	1.34
المكون الثالث	104	8.699	5	–	109	52	5.75
الاجمالي	**1881**	**31.93**	**108**	–	**1989**	**150**	**15.13**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير متابعة تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المرحلة الثانية (2017 – 2021)، جامعة الدول العربية، الخرطوم،2018، ص 05.

الفرع الثالث: الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المرحلة الثانية (2017 – 2021)

أعدت الإدارة العامة للمنظمة الخطة التنفيذية الاطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المرحلة الثانية (2017– 2021)، تنفيذا للقرار رقم (34/6 ج ع /2016)، وتم توزيعها على الدول للعربية الأعضاء في البرنامج بتاريخ 2016/11/26، لمراجعتها، وبعد إبداء الملاحظات من بعض الدول تم إعداد المسودة النهائية، ومن ثم تم اعتمادها من قبل القمة العربية خلال دورتها العادية 28 التي عقدت بالمملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2017/03/29، بموجب القرار رقم (ق.ق: 695 د.ع(28) – ج2017/3/329) وتضمنت الخطة التنفيذية عدة ملامح أهمها:

يقدر إجمالي تكلفة تنفيذ مكونات وأنشطة المرحلة الثانية من البرنامج بحوالي (20.846) مليار دولار، منها حوالي (17.086) مليار دولار تكاليف رأسمالية، وحوالي (3.760) مليار دولار تكاليف تشغيلية. ويتوقع أن يستحوذ نشاط الإنتاج النباتي على ما نسبته (67.62%) من إجمالي التكاليف الرأسمالية والتشغيلية للمرحلة الثانية، بينما المتبقي يكون لنشاط الإنتاج الحيواني. وتتوزع تلك التكاليف بين الحكومات والقطاع الخاص بالدول المعنية بنسبة (44.77%) و(55.23%) على التوالي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير متابعة البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المرحلة الثانية (2017 – 2021) ، 2018، صفحة 07)

الفرع الرابع: موقف تنفيذ الدول الأعضاء في البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، المرحلة الثانية (2017 – 2021)

تلقت الإدارة ردودا من الدول العربية الآتية: الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، مصر، المغرب وفيما يلي سيتم تناول موقف تنفيذ الجزائر على سبيل المثال لا الحصر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2018، صفحة 11، 12)

1. المكون الأول: تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة، بالنسبة للبرامج أو المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها فقد بلغ عدد المشروعات 15 مشروع، بلغت التكاليف الاستثمارية لعدد 5 مشروعات منها نحو 844.09 مليون دولار تستهدف هذه المشاريع:

– تحديث قطاع انتاج الأعلاف من خلال برنامج الشراكة الثلاثي: برنامج تشغيل الزراعة، الألبان، المربي؛ المساعدة والدعم الفني للمعاهد والمراكز والمكاتب تحت الوصاية؛ إحياء برنامج التفريط (CNIAAG)؛ زراعة مساحة 8 آلاف هكتار عبر برنامج البذور البقولية والاعلاف (البرسيم، والكرسنة)، تعزيز قدرة تخزين الحبوب عبر انشاء 39 صومعة بسعة إجمالية قدرها 8.2 مليون قنطار؛ تعزيز قدرات إنتاج بذور الحبوب من خلال تحقيق 17 محطة عمل جديدة؛ تحسين سلسلة جودة الإنتاج لبذور الحبوب؛ زيادة مساحات الزيتون عن طريق زراعة شبه مكثفة (200 شجرة/هكتار) ومكثفة (400 شجرة/هكتار)؛ استخدام أنظمة الري المقتصدة لتوفير المياه للمساحات الجديدة؛ توفير 6.4 مليون من رأس الزيتون؛ تحديث التقنيات الزراعية في الواحات؛ إعادة تأهيل لبساتين النخيل القديمة؛ استبدال الذرة لفول الصويا بنسبة 25%، والشعير بنسبة 20.15%؛ تحسين سلسلة الجودة لبيض الاستهلاك واللحوم البيضاء: البيض، التحويل والتعبئة والتغليف؛ تحديث البنية التحتية للماشية بتقديم معلومات عن الأسعار والأسواق الزراعية؛ نشر المعلومات عن أسعار المنتجات الزراعية في السوق المحلية؛ تصدير 700 ألف بيضة في 2019.

2. المكون الثاني: استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية: فالمشروعات المنفذة والجاري تنفيذها في هذا المجال هي ثلاثة مشاريع في مجالات الري التكميلي للحبوب وتطوير تقنيات الري المقتصدة، واستعمال المياه المعالجة.

3. المكون الثالث: المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج: فالمشروعات المنفذة والجاري تنفيذها في هذا المجال هي مشروعين تكلفة كل واحد حوالي 4.2 مليون دولار، الأول في مجال انشاء قطب صناعي – غذائي مندمج للتنسيق بين متعاملي شعبة الحليب في إقليم ولاية سطيف، والمشروع الثاني برنامج الاستثمار في منشآت الضبط. يهدفان لتفعيل طريقة جديدة للتنظيم والتنسيق بين العاملين والمنتج المحلي للحليب ومشتقاته، وتحسين التخزين في الحبوب.

الفرع الخامس: إجراءات مواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد في مجال تحقيق الأمن الغذائي العربي

قبل إنتهاء المرحلة الثانية للبرنامج الطارئ وبدء الجائحة استبقت المنظمة الظروف الاستثنائية التي أحدثتها الجائحة وقامت بإعداد مذكرة للعرض على جمعيتها العامة التي تتكون من جميع أصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب في اجتماعها يوم 09 أفريل 2020، وتناولت المذكرة آفاق ضرورة تطوير البرنامج في مرحلته الثالثة والتركيز على زيادة نسب الاكتفاء الذاتي من محاصيل العجز الاستراتيجية وخاصة الحبوب والسكر والزيوت إضافة إلى تحويله إلى برنامج دائم للأمن الغذائي، وحرصا من المنظمة على مؤازرة دولها الأعضاء للتمكين من تجاوز انعكاسات هذه الأزمة المتعلقة باستتباب الأمن الغذائي حاضرا ومستقبلا، سواء على مستوى إتاحة الغذاء أو الوصول إليه أو انتظام التموين به، فقد دعت الدول العربية إلى تبني مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يمكن اتخاذها على الأمدين القريب والمتوسط، فعلى المدى القصير، بالإضافة إلى العمل من أجل زيادة إنتاج الغذاء في إطار البرنامج السابق الإشارة اليه، فإن متطلبات المرحلة تستوجب ما يلي: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020، صفحة 03)

– الاستمرار في تكوين ومراقبة مخزونات غذائية كافية من السلع الاستراتيجية.

– ترقية التجارة البينية العربية للسلع الغذائية في هذه الفترة.

– تبسيط إجراءات استيراد الغذاء، سواء على مستوى التخفيف من القيود الإدارية أو تسهيل التحويلات المصرفية أو عند الاقتضاء تنظيم عملية استيراد مشتركة لبعض السلع من طرف دولتين فأكثر.

– وضع برامج للحماية الاجتماعية لتأمين حصول المواطنين وبشكل خاص الطبقات الهشة على الغذاء، ولو تطلب ذلك إعفاء بعض السلع من الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات أو تعليقها مؤقتا.

– السعي إلى تبني برامج خاصة بدعم القطاع الزراعي وخاصة صغار المنتجين بما يمكنهم من تجاوز الآثار السالبة للجائحة.

– القيام عند الاقتضاء باتخاذ تدابير حمائية مؤقتة لحماية المنتجين في القطاع الزراعي في الدول العربية خاصة على مستوى السلع الاستراتيجية.

– تنفيذ برامج إرشادية وتحسيسية من أجل مواجهة هدر الغذاء وتخفيض نسبة الفاقد من الغذاء.

أما على المدى المتوسط، فقد أصبحت العودة إلى الاكتفاء الذاتي الغذائي تطرح نفسها وبإلحاح في ظل تكرار الأزمات التي تعيق مسالك التجارة الدولية للغذاء.

خاتمة

إن تحقيق الأمن الغذائي والسعي للوصول الى الاكتفاء الذاتي أمر بالغ الأهمية على مستوى الوطن العربي خاصة في ظل الأزمات المتواترة، كأزمة الغذاء العالمية وأزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، الشيء الذي دق ناقوس الخطر على الشعوب العربية أين يبقى التحدي الغذائي هاجسا يشكل أكبر التحديات التي واجهت وتواجه الاقتصاديات العربية، التي مازالت عاجزة عن تلبية الحاجات الغذائية للسكان، وهناك العديد من العقبات التي يجب تذليلها لتحقيق هذا الهدف، ولا يتسنى ذلك إلا باتباع استراتيجيات عربية مشتركة وأخرى قومية مدروسة حازمة وفعالة وتتميز بالاستمرارية والمتابعة. وقد خلص هذا البحث إلى النتائج التالية:

– تطور مفهوم الأمن الغذائي وفق عدة مداخل، منها درجة توافر الأغذية، معدل وصولها إلى أفراد المجتمع، درجة الاستخدام والاستقرار.

– تتضمن أبعاد الأمن الغذائي عدة مراحل، تبدأ من ضرورة زيادة الإنتاج المحلي، ثم وصوله إلى المستهلك عن طريق سلاسل الإمداد والتوريد، وذلك مرورا بعدة متطلبات ينبغي توفرها كمدخلات تحفيز العرض مثل التكنولوجيا (المكننة، المخصبات والمبيدات)، استقرار أسعار الغذاء وهو شرط الوصول الاقتصادي للغذاء، وصولا إلى ضرورة استخدامه بالطريقة الصحيحة حتى يكون مغذي وغني بالعناصر الأساسية.

– يعاني الوطن العربي من إنتاجية منخفضة في محاصيل الحبوب وهي من مجموعة السلع الغذائية الرئيسية حيث بلغت 1.6 طن/هكتار مقارنة مع 3.7 طن/هكتار على المستوى العالمي بسبب الفجوة التقنية.

– تراجع إنتاج الحبوب في المنطقة العربية في 2017 و2018، بسبب التغيرات المناخية المتمثلة في انخفاض سقوط الأمطار التي تسببت في انخفاض إنتاج السودان بنسبة 18.28%.

– لدى الوطن العربي ثروة حيوانية هامة، وامكانيات متاحة ضخمة لتطوير إنتاج وتربية الأسماك، رغم ذلك يبقى الحجم المنتج من اللحوم الحمراء، والألبان لا يتناسب مع حجم القطيع العربي، أين قدرة انتاج الوحدة الحيوانية من البروتين بالنسبة للألبان واللحوم بحوالي 12.8 كيلو جرام في العام، مقارنة مع 23.9 كيلو جرام عالميا سنة 2010.

– بذلت الدول العربية عدة جهود خاصة في مجال انتاج لحوم الدواجن، وانعكس ذلك إيجابيا في زيادة الإنتاج خلال فترة الدراسة، كما ساهمت بكميات معتبرة من انتاج الأسماك، غير أن إنتاج هذا الأخير يمكن تطويره أكثر نظرا للإمكانيات التي تزخر بها المنطقة العربية، وتساهم مصر بنسبة 93.55% من إجمالي الإنتاج العربي من الاستزراع السمكي.

– يتميز نمط الاستهلاك العربي بالميل إلى استهلاك مجموعة الحبوب، حيث ساهمت في الاستهلاك بنسبة 34.38% عام 2016، بالإضافة لتطور المتاح للاستهلاك من المنتجات الحيوانية والسمكية.

– استمرت الواردات من القمح والدقيق في الارتفاع، ومجمل الواردات تمثل دالة متزايدة خلال فترة الدراسة، مما يدل على ضعف الإنتاج والإنتاجية في الوطن العربي، وعدم قدرته على تلبية الاحتياجات الغذائية من السلع الغذائية التي ترتفع فيها نسبة الواردات من السلع الزراعية التي وصلت ما بين 87% – 81% خلال الفترة 2016 – 2018.

– تراجعت قيمة الفجوة الغذائية من بداية فترة الدراسة إلى نهايتها نوعا ما، وساهمت مجموعة سلع الحبوب بالنسبة الأكبر فيها وصلت إلى 47.56% سنة 2016. ثم اللحوم الحمراء بـــــ 10.51%.

– تعبر التمور والأسماك عن سلع الفائض في الوطن العربي، أما سلع العجز فتتمثل أساسا في السكر، الحبوب التي تتطلب المزيد من الاستثمار.

– تشكل المعوقات التكنولوجية، أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي للوطن العربي، نظرا لما له من أثر بالغ في تطوير الإنتاج والإنتاجية.

– كانت هناك آثار متباينة لأزمة فيروس كوفيد – 19 – على الأمن الغذائي في الوطن العربي، بسبب عدم قدرة الوصول إلى أسواق البيع بالجملة والتجزئة، نظرا لسياسات الاغلاق التي اتبعتها الدول على المستوى العالمي وتقييد حركة العمالة مما كان له أثر في نقص المساحات المزروعة والإنتاج بالتبعية واستنزاف المخزون دون تعويض.

– يعتبر البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، مشروعا متكاملا من عدة نواحي، خاصة فيما يخص التركيز على تطوير انتاج سلع العجز، والإطار الجغرافي والزمني، غير أن أزمة فيروس كوفيد – 19 –، أثرت على سيرورة البرنامج في مرحلته الثانية التي استدعت اتخاذ إجراءات إضافية للتعامل مع الظاهرة.

– كان هناك تجاوب واسع من قبل الدول العربية فيما يخص تنفيذ البرنامج الطارئ على المستوى القطري في المرحلة الأولى والثانية، وانعكس ذلك في عدة مشاريع تم تنفيذها وأخرى جار تنفيذها.

– تبنت الدول العربية عدة إجراءات لمواجهة أزمة فيروس كورونا كوفيد – 19 –، فيما يخص تحقيق الأمن الغذائي وتجاوز الجائحة، وكذا آفاق الغذاء في الوطن العربي مستقبلا.

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات:

– إنشاء صندوق عربي للأزمات للمساعدة في مواجهة الأعباء المترتبة على هذه الجائحة والأزمات التي يمكن أن تواجهها الدول العربية في المستقبل، وبما يتيح تقديم تسهيلات للقطاع الخاص العربي.

– صياغة آلية عربية لتمويل الزراعة العربية أو صندوق لتمويل التنمية الزراعية.

– تطوير التجارة العربية البينية للسلع الزراعية لتقليل الاستيراد من الخارج، وتعزيز التعاون بين الدول العربية المصدرة للغذاء بهدف ضمان إقامة الامدادات من السلع الغذائية الضرورية للبلدان العربية التي في حاجة لها.

– العمل على انشاء منصة عربية لطلبات وعروض المنتجات الزراعية لمواجهة تداعيات جائحة أزمة كورونا المستجدة، وتوفير المعلومات عن كميات الفائض المتاح للتصدير من المنتجات الغذائية والزراعية في الدول العربية والدول الأخرى.

– تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار المباشر في المشاريع في القطاع الزراعي، وتبني المشاريع الكبيرة التي تستخدم اقتصاد السعة (وفورات الحجم) والتقانات الحديثة، وبالتالي توفر الكفاءة في الإنتاج.

– العمل على تحسين مناخ الاستثمار الزراعي في الدول العربية لتحفيز رأس المال العربي على الاستثمار في القطاع الزراعي في الدول العربية ذات المقدرات الزراعية الكبيرة.

– تخفيف إجراءات استيراد الغذاء من خلال تخفيف القيود الإدارية والجمركية، وتسهيل التحويلات المصرفية ومراقبة الأسواق ووضع سقف سعري للسلع الغذائية الرئيسية لحماية الطبقات الهشة، والتأكد من وصول الغذاء لها.

قائمة المراجع

Asia Bio. .(2012) *Food Security Policies In APEC: APEC Policy Support Unit.* Singapore.

Food Agriculture Organization Of The United Nation. .(2015) *The State Of Food Insecurity In The World 2015, Achieving The 2015 International World Food Program.* Rome.

Haroon Seguya. .(2009) *Impact Of Capital On Food Security In Southest Uganda* . USA: Lowa State University.

Jean Charles Le Valee. .(2007) *Achieving Food Security Through Food System Resilence: The Case Belize.* Canada: Phd Thesis Carliton University.

Sally Abbott. .(2010) *Vulnerability, And Recovery: The 2004 Indian Ocean, Friedman School Of Nutrition Science And Policy.* USA: Tufts.

Suresh C ،Babu و ،Al. .(2014) USA: Elsevier.

William Mcleod Rivera و ،Qamar U.Kalim. .(2003) *Agricultural Extention, Rural Development And The Food Security Challenge.* Rome: FAO.

ابراهيم الدخيري. (20 ماي 2020). تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي العربي ومتطلبات تعزيز قدرة الدول العربية على مواجهتها. *ورقة عمل مقدمة الة الندوة الافتراضية حول تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي العربي*. ادارة المنظمات والاتحادات العربية، جامعة الدول العربية.

أحمد محمّد. (20 ماي 2020). المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي لمواجهة تحديات جائحة كورونا كوفيد 19 في مجال الزراعة والامن الغذائي. *ورقة عمل مقدمة الى الندوة الافتراضية حول تداعيات أزمة كورونا على الامن الغذائي العربي، الامانة العامة، القطاع الاقتصادي*. ادارة المنظمات والاتحادات العربية، جامعة الدول العربية.

الغوث ولد الطالب جدو. (2019). أهم تحديات الامن الغذائي العربي. *ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية للتنمية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثورة الصناعية الرابعة*. بيروت: اتحاد المصارف العربية، المعهد العربي للتخطيط.

القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية. (19، 20 جانفي, 2009). اطلاق برنامج طارئ للأمن الغذائي العربي. *القرار رقم ق ق 6 د . ع 1 ج4*. الكويت.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (20 أفريل, 2009). الخطة التنفيذية الطارية للبرنامج الطارئ للامن الغذائي العربي (المرحلة الاولى 2011 - 2016). *الدورة 34 العادية*. الخرطوم.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2009). *أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي*. جامعة الدول العربية.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2010). *أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي*. جامعة الدول العربية.

االمنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2012). أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي.جامعة الدول العربية

المنظمة العربية للتنمية الزراعية.(2013). *أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي*. جامعة الدول العربية

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2018). *اوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي*. جامعة الدول العربية.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2018). *تقرير متابعة البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المرحلة الثانية (2017 - 2021)* . الخرطوم: جامعة الدول العربية.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2020). *بيان حول تداعيات أزمة كورونا على الامن الغذائي العربي وسبل مواجهتها*. الخرطوم: جامعة الدول العربية.

رانية ثابت الدروبي. (2008). واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ، المجلد 24، العدد الأول*.

زهية زيدان. (2001). واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي . جامعة الجزائر.

سالم توفيق النجفي. (بلا تاريخ). المحددات الراهنة واشكالية المستقبل. *مجلة شؤون اقتصادية عربية، العدد 88*.

كمال حمدي أبو الخير. (1997). *استراتيجية التنمية الزراعية*. مصر: مكتبة عين شمس.